وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة المستنصرية
كلية العلوم السياسية
قسم العلاقات الدولية والسياسة الخارجية
مرحلة الدكتوراه

-ورقة بحثية-

السياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق

إشراف:
أ.د. عبد الأمير محسن جبار الأسدي

طالب الدكتوراه:
حسن قاسم فرج

الفصل الثاني
2020/3/12

أولاً: الأسس الدستورية التي ترتكز عليها السياسة الخارجية العراقية وفقاً لدستور 2005

إنَّ دستور جمهورية العراق قد حدد عبر مواده(3,8,9 الفقرة هـ، 21,107 أولاً)، ملامح السياسة الخارجية العراقية وكما يأتي[1]:

1. حددت المادة الثالثة من الدستر التوجهات العامة للسياسة الخارجية ضمن مفهوم كون العراق يمثل جزءاً من العالم الإسلامي، وجزءاً من العالم العربي بوصفه عضواً، ومؤسساً فعالاً في جامعة الدول العربية.

2. إنَّ المادة الثامنة من الدستور إنصرفت إلى تحديد ثوابت تطبيق السياسة الخارجية، عبر التزام جمهورية العراق بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وبناء علاقات بناءة وسلمية مع المجتمع الدولي بكل انتماءاته ومنظماته، ويتعهد باحترام الالتزامات الدولية.

3. أكدت المادة التاسعة من الدستور الفقرة(هـ)، على سلمية التوجهات، واحترام الالتزامات الدولية فيما يخص بمنع انتشار اسلحة الدمار الشامل، استخداماً، وإنتاجاً، وتطويراً.

4. وتضمن دستور جمهورية العراق مواد حول حق اللجوء بما يتعلق بالجوانب الإنسانية.

5. حددت المادة 107، رؤية استكمالية لسياسة العراق الخارجية وفق ما يلي:

---

1) راجع المواد (21، 9، 8، 3، 107)، دستور جمهورية العراق، ط7، 2013 وللمزيد يُنظر: عبد الأمير محسن جبار الأسدي، نحو بناء استراتيجية اقليمية في السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003، مجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، الإصدار(26-27)، 2015، ص ص2-5.

أ. رسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي، وهو من ضمن اختصاصات السلطة الأتحادية.

ب.رسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والتفاوض بشأن المعاهدات والأتفاقات الدولية، وسياسات الاقتراض والتوقيع عليها، وابرامها ورسم السياسة الاقتصادية والتجارية السيادية.

ثانياً: السياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق

لإجل الوقوف على واقع السياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق سيكون الكلام عبر عدة نقاط وكما يلي:

1.أجهزة صنع السياسة الخارجية الكويتية:

تتعدد الأجهزة المسؤولة عن صناعة القرار السياسي الخارجي في الكويت، فمنها الأجهزة الرسمية، والأجهزة غير الرسمية، وعلى قمة الأجهزة الرسمية أمير البلاد، ومجلس الوزراء والمؤسسات الحكومية ومجلس الأمة[1].

أما على صعيد الأجهزة غير الرسمية فتتكون من مجموعة من الأفراد داخل النظام ممن لهم تأثير ملحوظ على قرارات في كل ما له صلة بالسياسة الداخلية والخارجية، ومن هؤلاء بعض النخبة من الأمراء ورجال الأعمال وشيوخ القبائل وبعض العلماء، وتتفاعل هذه النخبة بصورة مرنة مع النظام، وتعد ذات صوت مؤثر ومسموع بحكم موقعها، وعلاقاتها التفاعلية.

وتحدد مستويات ومراحل اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الكويتية

---

1) للمزيد ينظر: عبد الله مطلق ناصر الدواني، دور مجلس الأمة في السياسة الخارجية الكويتية، رسالة ماجستير(غير منشورة)، الجامعة الأردنية، 2006، ص ص5-10 .

بالمستويات التالية[1]:

المستوى الأول: ويختص به أمير البلاد وولي العهد، ويتم في هذا المستوى وضع الخطط العامة ورسم السياسة الكويتية تجاه القضايا المطروحة، ويتلقى وزير الخارجية في هذا المستوى التوجيهات من أمير البلاد باعتباره القائد الأعلى للبلاد.

المستوى الثاني: ويختص به رئيس مجلس الوزراء ومجلس الوزراء، ويناقش فيه النتائج التي يتوصل إليها وزير الخارجية في المؤتمرات الدولية، واجتماعات وزراء خارجية الدول الأجنبية، التي يكون وزير الخارجية الكويتي طرفاً فيها، ويتم في مجلس الوزراء مناقشة سياسة ومواقف الكويت تجاه مختلف القضايا على ضوء ما يعرضه وزير الخارجية.

المستوى الثالث: ويتعلق بطريقة ووسائل إدارة السياسة الخارجية وسبل تنفيذها، وتختص به وزارة الخارجية وأجهزتها المختلفة.

المستوى الرابع: مجلس الأمة فقد أصبح من اختصاصات هذا المجلس ليس إبداء الرأي في السياسة العامة للدولة ودراسة المعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات واقتراح ما يراه مناسباً بشأنها وحسب، و أنَّما التأثير والتهديد -في بعض الاحيان- بطرح الثقة في حال رفض وزير الخارجية أو مجلس الوزراء تنفيذ أو اتخاذ قرار يرفضه أعضاء مجلس الأمة.

إذاً أنَّ هناك تداخل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في الدولة في اتخاذ القرارات السياسية الخارجية ويطلق على هذه العملية (توزيع الاختصاصات)، إذ

---

1) عثمان عبد الملك الصالح، النظام الدستوري والمؤسسات السياسية في الكويت: دراسة تحليلية نقدية للنظام في إطاره التاريخي، وفي إطاره النظري، وفي إطاره العلمي ووسائل إصلاحه، الجزء الأول، مطابع الكويت تايمز، الكويت، ط1، 1989، ص109 .

تتولى كل سلطة من السلطتين، اختصاصات معينة ومحددة في الدستور تشكل الاطار العام لدور هذه السلطة ضمن النظام السياسي للدولة.

2.السياسة الخارجية الكويتية قبل عام 2003:

منذ عام 1932 تاريخ حصول العراق على استقلاله السياسي[1]، وعندما كانت الكويت محمية بريطانيا، كانت علاقة الكويت مع العراق يشوبها عدم الاستقرار لأسبابٍ كثيرةٍ، منها تبعية الكويت لولاية البصرة بوصفها قضاء من هذه الولاية في زمن الدولة العثمانية[2]، والإختلافات الحدودية بين البلدين، لكن هذه العلاقة بعد سنوات عديدة وتحديداً بعد قيام الحرب العراقية الإيرانية 1980، بدأت الإيجابية تطفو على سطح هذه العلاقة، لكون السياسة الخارجية الكويتية كانت داعمة للعراق في هذه الحرب، لكن لم تسر الأمور على ما يرام إذ تدهورت هذه العلاقة بسبب عودة مشكلة الحدود للواجهة ومطالبة الكويت بديونها على العراق بعد إنتهاء الحرب العراقية الإيرانية عام1988، إن العراق برز كقوة عسكرية إقليمية إلا أنه بالوقت نفسه، كان منهكاً اقتصادياً بسبب الحرب التي خاضها لمدة(8) سنوات مع إيران، وعليه فقد شكلت معادلة الإنتاج النفطي والتحكم بمستوى الأسعار واحدة من أهم أدوات الضغط الفاعلة في مواجهة العراق، فكانت الزيادة الواضحة في معدلات إنتاج النفط الكويتي والإماراتي، وما ترتب عليها من انخفاض في أسعار النفط العالمية، تسببت أنكماشاً حاداً في عوائد العراق المالية، وقد أشر هذا التوجه المقصود هدف السياسة الكويتية في إضعاف قدرات العراق الاقتصادية، وكبح طموحاته التنموية،

1) غانم محمد الحفو، المفصل في تاريخ العراق المعاصر، دار الحكمة، بغداد، ط1، 2002، ص480 .

2) ستيفن هيمسلي لونكريك. اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر الخياط، منشورات مكتبة اليقظة، بغداد، ط6، 1985، ص ص 375-376.

وقد تزامنت هذه السياسة مع ظهور تيار في الأوساط الغربية أثر أنتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية يحذر من مغبة خطر مزدوج، يتمثل شقه الأول في أن العالم يشهد أزمة نفطية قادمة في منتصف العقد الأخير من القرن العشرين، وإن الأقطار الوحيدة القادرة على سد هذا النقص وحسب تسلسل الأهمية هي المملكة العربية السعودية، العراق، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، فقد بلغ أحتياطي هذه الدول بـ(555.1) مليار برميل إي بنحو (87.85%) من أحتياطي النفط الخام، وإن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تضطر إلى إستيراد حوالي(50%) من أحتياجاتها النفطية من هذه المصادر الأساسية. أما الشق الثاني فيحذر من مخاطر نمو قدرات العراق العسكرية وخبراتهِ التكنولوجية، لأن يكون القوة القادمة على أحداث الفعل المؤثر إقليميا ضمن المدى الزمني المنظور[1].

بدأ العراق يَتحرك بدورهِ إلى دول الخليج، وخاصة المملكة العربية السعودية والجامعة العربية، وقد تمخضت تلك الجهود عن عقد اجتماع جدة، الذي أقر سعر أوبك والألتزام بالحُصص، ومع ذلك لم تعلن الكويت عن إي التزام مسؤول إزاء مطالب العراق المشروعة. ومما زاد من موقف دولة الكويت في ثناياه تجاه العراق، الدعم الذي قدمته الولايات المتحدة والذي كان يحمل إشارة التلويح بأستخدام القوة العسكرية[2].

وفي أكتوبر 1989 توجه "طارق عزيز" نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية العراقي السابق إلى واشنطن والتقى مع "جيمس بيكر" وزير الخارجية الأميركي، ثم

---

1) فكرت نامق عبد الفتاح العاني، الولايات المتحدة الأمريكية وامن الخليج العربي، دراسة في تطور السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي منذ الثمانينيات وأفاق المستقبل، بغداد، أطروحة دكتوراه منشورة ، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2001، ص ص 180-181.

2) المصدر نفسه، ص ص185. 186.

التقى الرئيس "جورج بوش" نفسه، ويبدو أن الزيارة كانت ناجحة، فأن الرئيس الأميركي أصدر بعدها توجيهاً داخلياً يطلب فيه من أدارته أن تحرص على تنمية علاقات طبيعية مع العراق قائلاً فيه:(أن ذلك قد يساعد على تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط). بعد ذلك أصدر بوش أمراً رئاسياً في 16 كانون الثاني/يناير1990، جاء فيه (إن زيادة حجم التجارة مع العراق يمكن أن تكون مفيدة للمصالح الأمريكية)، وبالفعل كانت الشركات الأمريكية قد حصلت على عقود مغرية في العراق، بما في ذلك إن واحدة من أكبر شركات المقاولات الأمريكية، وهي شركة "بكتل" حصلت على عقود في العراق تصل قيمتها إلى حوالي (1200) مليون دولار[1].

في فجر يوم الخميس 2 آب/أغسطس 1990 دخلت القوات العراقية إلى الكويت وقد شقت طريقها إلى العاصمة الكويتية، وقد بررت الحكومة العراقية عملية الاجتياح في اليوم الأول، بأنها عملية لصد مؤامرة أمريكية ترتب ضِدهُ على الأراضي الكويتية، وفي اليوم التالي: كانت الذريعة هي مساعدة عناصر ثورية قادت انقلاباً على أسرة الصباح، وطلبت معونة العراق، وفي اليوم الثالث كانت الذريعة هي الحق التاريخي وعودة الجزء(الكويت) إلى الكل (العراق)[2].

3.السياسة الخارجية الكويتية بعد عام 2003:

وبعد عام 2003 تكهن البعض بتحسن العلاقات بين الطرفين إلا أنها بقيت بين مد وجزر على الرغم من قيام المسؤولين العراقيين بزيارات للكويت لتبيان حسن النية على الأقل من جانب العراق، وطي صفحات الماضي، لكن الشكوك الكويتية بالنوايا العراقية بقيت هي التي تتحكم بالعلاقة بين البلدين، وعدم الثقة بمضمون الخطاب

1) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط1، 1992، 263.

2) المصدر نفسه، ص 50.

السياسي العراقي، ففي عام 2005 تحديداً يشير تقرير لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب العراقي الى عودة الكويت بالتجاوز على الحدود العراقية وهدم المنازل في أم قصر وسرقة النفط العراقي من خلال اقامة المنشآت وتجاوزها على المياه الاقليمية في أم قصر. لكن هذا لا يمنع من أنَّ العلاقة بينهما سارت ضمن سياقات طبيعية وفي مناسبات كثر، فقد قررت الكويت اذابة الجليد بين الطرفين بعد أن تم تعيين سفير لها في بغداد، ليكون أول سفير لها في بغداد منذ عام 1990، وقام نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي " محمد الصباح السالم الصباح" بزيارة تاريخية للعراق في 26 شباط 2009 ، هي الأولى لمسؤول كويتي رفيع منذ الغزو العراقي للكويت عام 1990، وعلى الرغم من الملفات التي بقيت عالقة بين الطرفين إلا أن العلاقة سارت وفق مفاهيم منطقية وبدأ التعاون بين البلدين في كافة المجالات تحديد السياسية والاقتصادية إلى جانب سعي الكويت للمشاركة في عمليات اعادة اعمار العراق من خلال تبني توقعات جاءت على النحو التالي[1]:

1- أن مرحلة السلام والاستقرار في العراق بعد إسقاط النظام السابق ستحمل في طياتها انفراج في العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وهو ما سيؤدي بدوره إلى عودة العلاقات السابقة التي كانت تربط السوقين الكويتي والعراقي قبل الغزو.

2- أن قوة وحيوية القطاع الخاص الكويتي وخبرته في إعادة الإعمار والاستثمار ستجعل الكويت لها الأفضلية في إعادة أعمار العراق لعوامل الخبرة والجوار الجغرافي، إذ وقعت العديد من الشركات في القطاع الخاص الكويتي عقود إعمار في العراق .

1) ناجي محمد عبدالله وأثير ناظم الجاسور، السياسة الخارجية لدول الجوار تجاه العراق بعد العام 2003، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، المجلد(10)، العدد(3)، 2017، ص9.

وجاءت الرؤية الكويتية للتعاون الاقتصادي بين الطرفين وفق ما يلي[1]:

1- يجب أن ينطلق التعاون الاقتصادي بين البلدين من منظور اقتصادي وأمني مشترك يستند على المصالح المشتركة بين البلدين التي تعتبر الضمانة الأهم العلاقات سياسية طبيعية بينهم.

2- على أي حكومة عراقية مقبلة أن تطبق قرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة بالحدود والسيادة، وتستكمل برنامج التعويضات

المترتبة على الغزو العراقي للكويت. 3- أن يكون للمؤسسات التشريعية في البلدين (مجلس الأمة والبرلمان العراقي المنتخب الجديد) الدور الفاعل والأساس لتقريب وجهات النظر ونزع أي فتيل للخلاف من خلال اللجان الفنية المشتركة والوفود والزيارات المتبادلة والتنسيق التشريعي.

4. معوقات السياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق

يمكن حصر المعوقات فيما يلي[2]:

أ. ملف التعويضات: والتي تقدر قيمة ما اقر منها على العراق بـ(177,6) مليار دولار وأقرت الأمم المتحدة منها (37,2) مليار أستلمت الكويت منها (9,3) مليار دولار.

ب.ملف الحدود: كانت مشكلة الحدود دائماً حاضرة في سياسة الكويت

---

1) دراسات وبحوث العلاقات الكويتية العراقية الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، موقع مجلس الامة الكويتي: الرابط الإلكتروني: www.kna.kw

2) مالك دحام متعب، ربا صاحب عبد، علاقات العراق الخارجية مع دول الجوار العراقي (الثابت والمتغير)، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد(5)، السنة(5)، العدد(17)، ص352 .

الخارجية.

ت.ملف الديون: تقدر ديون الكويت على العراق قرابة(13,2) مليار دولاربدون الفوائد المالية.

ث.ملف حقول النفط المشتركة: إذ أنَّ الكويت قامت بالحفر الأفقي تحت الأرض للاستحواذ على النفط العراقي.

ج. ملف المواني: إجهاض ميناء العراق الكبير، وجلب الاستثمارات والاموال العربية لتوظيفها في جزيرة بوبيان.

ح. ملف الأسرى والمفقودين: يبدو أن المتابعة الكويتية لهذا الملف، وتشجيع الجار العراقي على أهمية التوصل إلى نتائج حاسمة بشأنه، قد أثمرت أخيراً، عندما أعلن محافظ المثنى، جنوب العراق، أحمد منفي جودة، في تموز 2019، العثور على مقبرة جماعية لأسرى كويتيين أعدمهم نظام صدام، في بادية المحافظة، فلا زال هذا الملف غير منتهي لحد الآن[1].

1) ملف الأسرى والمفقودين.. ما بقي من ذكرى غزو العراق للكويت، على الموقع الالكتروني: https://www.independentarabia.com/node/45361/

وللمزيد عن ملف الأسرى والمفقودين، يُنظر: أسامة مرتضى وعدنان أحمد، الآفاق المستقبلية للعلاقاتالعراقية– الكويتية ما بعد نيسان 2003، دار ومكتبة البصائر، بيروت، الطبعة الأولى، 2011، ص ص60–66.